المبحث الخامس

علاقة التأويل بالدرس اللغوى

علاقة التأويل بالدرس اللغوى

تقديم:

التأويل مطلب ملح فى الحياة الفكرية للشعوب، اتُّخِذ على سبيل الاجتهاد الذى قد يقرب من الحقيقة أحيانًا أو يبعد عنها أحيانًا أخرى؛ وذلك إذا عُدّت الحقيقة غاية يدرك كل إنسان طرفًا منها،وهو فى واقع الأمر لا يستطيع الإحاطة بها أو أن يدركها فى شمولها. لا ريب فى أن هذا المفهوم ينسجم لدى علمائنا القدامى فى مجال اللغة ويتناغم مع التصور العام للثقافة العربية الإسلامية فى جانب تأويل النصوص الدينية على وجه الخصوص؛ وهذا يبتعد فى الوقت نفسه عما تنزع إليه بعض الاتجاهات المعاصرة المنبثقة عن التأثير بمفهوم«النظام اللغوى» والتى رأت أن الفعل الإنسانى حين يكتشف «النظام» فى الظاهرة المحددة للبحث والدرس إنما هو يكتشف فى الحقيقة بناءه المعرفى ذاته؛ والأمر ليس كذلك؛ لأن الباحث لا يتوحد مع موضوع بحثه توحدًا للسبب السابق وبأن ثمة فرقًا بين مهمة الباحث التى تريد وضع الظاهرة المدروسة فى نسق ونظام وبين حركة الظاهرة ذاتها، إذ من الطبيعى أن يختلف كلام الدارس اللغوى (النحوى)عن كلام أبناء اللغة. ولا ريب فى أن اللغة أداة تتخذ لفهم العالم وتأويله وتفسيره بواسطة رموزها، وهى آلية لفهم اللغة نفسها، وإن اكتشاف نظامها يتحقق من خلال رموزها وعلاماتها، والحديث عنها يتسم بالصعوبة والتدقيق والتحرى والتعقيد.إن العلوم اللغوية شاركت غيرها من العلوم وتبادلت معها التأثير والتأثر وواجهت جملة من الصعاب، فقد اتهم النحاة

بالغلو فى التأويل؛ لأن بعضهم زعم بأنهم خلطوا فى تأويل النصوص بخاصة بين «المعنى الشكلى الظاهر » وبين « المعنى الفلسفى المجرد» وبأنهم عدوا المعنى الأخير أساسًا لما يجب أن تؤديه النصوص وإن تعذر لهم ذلك أكملوه بالبنى الافتراضية والظنون ! ولكن واقع الاستعمال اللغوى يوجه إلى أن لكل حدث محدثًا؛ فإذا وجد الفعل فى اللفظ استلزم استكماله بالفاعل، وهذا يستدعى التقدير أو التأويل، ولا يستقيم الإسناد إلا بعنصريه: المسند والمسند إليه، وإذا تعذر ذكر أحدهما فى الجملة استدعى ذلك التأويل أيضًا، مما قاد إلى الاختلاف وتتابع تفريعه وتنوع الرأى فى هذه الآلية بين العلماء والباحثين. فهل كان بحث مدى اتساق النص المستعمل أو المدونة مع القاعدة الجاهزة المسبقة هو المبرر الجاد الذى يسوغ التأويل كالذى ذكره السيوطى لأبى حيان فى شرح التسهيل لقواعد النحو التى وقع الخروج عن أصلها فلزم التأويل كى يقع الرجوع إليها ؟:«التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شىء ثم جاء شىء يخالف الجادة فيتأول »[1].وهل التأويل الذى يحتكم إلى الاستعمال اللغوى ولا يتعداه ويتحرى فى تأويل الكلام المقدر ما كان مفهومًا من التركيب ضمن سياقه هو المطلوب أو أن التركيز على آلية العناصر فى الصورة الشكلية وفحص التأليف الحاصل بينها مع إبعاد تدقيق الأصول هو الأنسب ؟ وفى إطار هذا المنظور أردنا تقريب بعض المسائل فى محك علاقة التأويل بالدرس اللغوى من خلال العناصر التالية:

أولاً- فى معنى التأويل والمجاذبة بينه وبين العلوم.

ثانيًا- فى أصول التأويل وأثره فى البحث اللغوى.

ثالثًا- تنوع ألفاظ التأويل.

رابعًا-النحاة والتأويل.

خامسًا – محصلة الدراسة.

سادسًا – الهوامش والتوضيحات.

أولاً - فى معنى التاويل والمجاذبة بينه وبين العلوم:

تجاذبت العلوم الإسلامية مصطلحات كثيرة استخدمت مشتركة فيما بينها. والتأويل من المصطلحات التى استعملت فى علمى التفسير والكلام على السواء. وقد قصد به فى كتاب الله العزيز حقيقة المعنى الذى يؤول اللفظ إليه، وهى الحقيقة الموجودة فى الخارج[٢] بيد أن معناه عند قدماء الفقهاء والمحدثين: التفسير و البيان. ولكن معانيه: الرجوع: آل إليه الشىء يؤول أولاً ومآلاً إذا رجع، وبمعنى السياسة: آل الأمير رعيته: ساسهم، وبمعنى الولاية: آل على القوم أولاً وإيالاً وإيالة: ولى. وبمعنى الإصلاح: ائتال المال أصلحه.والآلة: الأداة.والإيالة السياسة. والإيالات: الأودية وا لمآل: المرجع. ومآل الكلام: مفاده. وأول الشىء إليه: رجعه إليه وصيّره، وأوّل الكلام تأويلاً وتأويلاً وتأوّله: دبّره وقدّره وفسّره، وأوّل الرؤيا: عبرها، وتأوّل فيه الخير: توسّمه و تحرّاه.[٣]

وإن كان التأويل يلتقى مع التفسير فى معنى الإيضاح والإبانة فإنه يختلف عنه؛ لأنه ينفرد بالاستدلال على المعنى أو الحكم المراد بأدلة من خارج النص أو بترجيح أحدها بالقرائن. إنه ينفرد بما دقّ معناه ولم يتضح حكمه من ظاهر النص فتعوزه الأدلة والقرائن. وقد روى الزركشى (ت ٧٩٤هـ) لأبى نصر القشرى (ت ٤٦٦ هـ) فى هذا المعنى قوله: "ويعتبر فى التفسير الاتباع والسماع وإنما الاستنباط فيما يتعلق بالتأويل"[٤] وقال هو فى السياق نفسه: "التفسير والتأويل واحد بحسب عرف الاستعمال والصحيح تغايرهما".[٥] أما ما ينفرد به التفسير فوضوح المعنى من ظاهر النص وموافقة الأصول العامة له بمعرفة نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها ثم ترتيب مكّيّها ومدنيّها ومحكمها ومتشابهها وناسخها ومنسوخها وخاصها وعامها ومطلقها ومقيّدها ومجملها ومفسّرها"[٦] دون حاجة إلى الاستدلال عليها من خارج النص ولا أن تطلب له قرينة ترجّحه؛ وذلك لأن المعنى واضح بظاهر النص ذاته.[٧]

إن (التفسير والتأويل) كليهما تلازما فى التاريخ الإسلامى؛ لذا حدّد العلماء خصائص كل منهما وبينوا عدم استغناء أحدهما عن الآخر. ورغم تكملة بعضهما بعضًا خلال العصور الإسلامية رأى بعضهم[٨] بأنه من الخطأ أن يعتقد طوال هذه العصور أنهما معًا من عمل العلماء المسلمين واجتهادهم الذين فسّروا القرآن الكريم واستنبطوا أحكامه؛ فليس من عمل هؤلاء العلماء الأفاضل واجتهادهم إلا (التفسير)؛ لأنه علم مكتسب له موضوعه هو القرآن الكريم، يبين معانى آياته الكريمة، ويوضحها. وله منهجه بأن يطلب من القرآن أولاً، ومن استنفذ طاقته فى ذلك طلبه من السنّة الشريفة؛ فإن لم يجد رجع إلى الصحابة؛ على أن يضاف إلى ذلك الإلمام بعلوم اللغة والنحو والصرف والاشتقاق والمعانى والبيان والبديع والقراءات وأصول الدين وأصول الفقه وأسباب النزول والقصص والتاريخ والناسخ والمنسوخ والفقه والحديث[٩]. وأضاف السيوطى إليها علم الموهبة، يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم[١٠]. ثم إن للتفسير نتائج هى توضيح آى الذكر الحكيم وبيان مقاصده ومراميه، يستفاد به فى العبادة وفى المعاملة. أما التأويل المذكور فى القرآن الكريم فعلم إلهى لتعلقه بالغيب اختص به الله سبحانه نفسه، لا يعلمه إلا هو أو من اختارهم من عباده و اصطفاهم كالنبى محمد – صلى الله عليه وسلم – ويوسف الصديق والخضر – عليهما السلام-. والغيب دنيوى وأخروى، وعلى هذا يكون التأويل الغيبى قسمين: تأويل غيبى متعلق[١١] بالدنيا: (دنيوى)، وتأويل غيبى متعلق بالآخرة: (أخروى).[١٢]

ولا ينطبق تأويل العلماء على التأويل الغيبى الذى اختص الله عز وجل به ذاته أو بعض من اصطفاهم من أنبيائه؛ فما المراد بهذا التأويل الذى شاع ذكره عند هؤلاء العلماء الأفاضل؟ الجواب: ليس تأويل هؤلاء العلماء إلا تفسيرًا بالرأى، والرأى ما ارتآه الإنسان واعتقده وهو يطلق على الاعتقاد وعلى الاجتهاد وعلى القياس[١٣]، ومنه قيل: أصحاب الرأى وهم معتمدو القياس فى الفقه الذى كان ذا صبغة عقلية، غلّبوا فيه الأخذ بالرأى والقياس.

إذن يتبين من هذا أن العلماء قصدوا معنى الاجتهاد الذى كان منهم فقهاء وعلماء؛ فحصّلوا فى إطاره وجه القياس والمعنى المستنبط من الأحكام وبنوا عليها الحوادث.[١٤]

ولما كان القرآن الكريم محور العلوم الإسلامية وهى أدوات فهمه وآليات توضيحه وإبانته فإنها تجاذبت فيما بينها بعض الألفاظ وتبادلت التأثير والتأثر؛ وعلى هذا فالتأويل فى النحو تأثر بطريقة تأويل الباحثين فى غيره من العلوم التى رافقته، كان أهمها علم التفسير من خلال التفسير بالرأى الذى هو اجتهاد. وقد تدرّج مصطلح التأويل لدى الدارسين اللغويين من معنى "التفسير والشرح" إلى معنى التعليل للظاهرة النحوية مختصًّا بالعبارة والتركيب لا غير دون المستويين: الصوتى والصرفى، وبُنى على أربعة أسس[١٥]:

الأول: التصور النظرى عند التأويل العقلى الذى يهدف إلى جعل النطق متسقًا مع نظرية علمية أو مع تصور مسبق وذلك بافتراض هذا النطق فى صورة أخرى ليكون مقبولاً فى الحالة التى ورد عليها؛ فيكون التعليل بالتأويل العقلى عبارة عن افتراض لغوى يفترضه عقل النحوى يعلل به صحة الكلام المنطوق مع القواعد النحوية التى يؤسس عليها مذهبه.

الثانى: النطق الأصلى.

الثالث: النطق المؤوّل.

الرابع: المصطلح الدال على التأويل.

إنه لا يعزز مفهومه باعتباره وجهًا من وجوه الحقيقة فحسب وإنما هو كذلك لا يعتد بالنمذجة وهو يكرس الاختلاف ويراه مشروعًا ويقر حرية الفكر. وقد ساعدت المدارس النحوية والنظريات اللغوية على إشاعته وكثرة اعتماده وأدّت الخلافات إلى تزايده؛ فكان أداة للتجلية فى مواقف وكان وسيلة للإثراء فى بعضها الآخر. إنه أحد أصول النحو العربى المتمثلة فى: القياس والتعليل والتأويل والعامل. وأداة من أدوات التعليل المحددة فى القياس والتأويل والعامل.

ثانيًا - فى أصول التأويل وأثره فى البحث اللغوى:

وقد ارتأينا أن نجيب فى هذا على جانب التأثر والتأثير فيه وانتقاله إلى البحث اللغوى فى أطر المدارس النحوية المشهورة. وهل كان التأويل راجعًا إلى الأصول المعتمدة وإلى النظريات المنتهجة فبدأ فطريًّا ثم تدرج إلى النظر العقلى مع تطور الظروف وتنوع المدارس النحوية أم كان بتأثير العلوم السائدة والفرق المتجادلة وما اتبعته من مناهج وأسست عليه من أهواء ؟ وسنوضح فى خضم ذلك تنوع ألفاظه بين الدارسين والعلماء متسائلين: هل جلب التأويل للدرس اللغوى الفائدة فوضح وأبان وأجلى وأثرى أم كان فى جوانب كثيرة من استعماله تجريدًا بَعُدَ فيه مستعملوه عن طبيعة اللغة وواقع استعمالها ؟ هل حقًّا أن ذاك التجريد وتلك التعمية المضافة والبراعة المقصودة فى التقديرات قد أفاد النحو وساهم فى شحذ الفكر ومن ثمة هل يسمح لنا ذلك بأن نقول فيه: إنه مظهر من مظاهر الإثراء فى اللغة ؟

لقد دلت جهود الدارسين القدامى والمحدثين على التأويل اللغوى لأنهم اهتموا بالكلام المسموع الذى يعد حتى زماننا من أهم وسائل التفسير اللغوى. ونحن نجد أقوالاً تراثية كثيرة تؤكد هذه الفكرة وتثبتها منها: "سمعت بعض العرب يقول، وكما قال بعض العرب، ومن يقول من العرب، وسمعنا من العرب من يقول، وممن يوثق بهم"[١٦]، و"قد استعمله العرب"[١٧] "ومن ذلك قول العرب"[١٨] و"من سنن العرب"[١٩]؛ فشهادة الغير من مصادر المعرفة لأن منهج التفكير العلمى لا يرفض التواتر كمصدر للمعرفة العلمية إذ يستلزم التقدم العلمى الأخذ بالدليل النقلى ليكون تتمة لملاحظات العالم وتجاربه[٢٠] وعلى هذا استفاد النحاة من هذه الوسيلة المعرفية، يدل عليه استخدامهم للمسموع من كلام العرب و لغاتهم إثباتًا لمسائل اللغة. ولا شك فى أن العلم الحديث قد قبل التعليل الذى يرتكز على هذا النوع المعرفى.

والتأويل أحد وسائل التعليل الذى يمثل ركنًا من أركان مناهج البحث فى العلوم التى عرفتها البيئة الإسلامية فى زمن ازدهارها كعلم الكلام وأصول الفقه والدرس اللغوى بعامة، وهو أى التعليل أمارة اليقظة العقلية التى عرفتها البيئة الإسلامية تحت ضغوط عوامل تاريخية.

وجغرافية للدفاع عن الدين. وتلتمس هذه السمة فى علم الكلام ممارسة وفى علمى أصول الفقه.

والنحو تقنينًا[٢١]. ونحن نعتقد أن التعليل عند المسلمين لم يكن ليتأثر فى بدايته بالفلسفة اليونانية ولا بالمنطق الأرسطى وإنما كان التأثر فيه داخليًّا لصيقًا بالثقافة والفكر الإسلاميين المرتبطين بالقرآن الكريم باعتباره مصدرًا خصبًا للتعليل عندهم تعضده آيات كريمة كثيرة تحثّ على النظروالتدبّر منها: ﴿ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾[٢٢]، قال ابن رشد (ت ٥٩٥هـ): «وهذا نص على وجوب استعمال القياس العقلى أو العقلى والشرعى معا. ومثل قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ ﴾ [٢٣] وهذا نص بالحث على النظر فى جميع الموجودات"[٢٤] ثم قال: "وإذا تقرر أن الشرع قد أوجب النظر بالعقل فى الموجودات واعتبارها وكان الاعتبار ليس شيئًا أكثر من استنباط المجهول من المعلوم واستخراجه منه وهذا هو القياس (...) وبين أن هذا النحو من النظر الذى دعا إليه الشرع وحث عليه هو أتم أنواع النظر بأتم أنواع القياس وهو المسمى برهانًا"[٢٥] فليس بين أيدينا دليل مادى تاريخى قبل الذى ترجمه[٢٦] حنين بن إسحاق (ت ٢٦٠ هـ) أو ابنه إسحاق بن حنين (ت ٢٩٨ هـ) وغيرهما يثبت هذا الزعم فى التأثر؛ إضافة إلى أن ما ذكر من اتصال فردى فى هذا المعنى لا يعدو أن يكون أمرًا معزولاً ضيق التأثير وغير محسوم.

ولعله يحسن التذكير بالعوامل المؤدية لنشوء علم الكلام ونلفت الانتباه لأسبابها الداخلية كالقرآن الكريم والأحداث السياسية وما أفرزته من اختلاف

انتهى بتكوين فرق الشيعة والخوارج والمرجئة والمعتزلة وأهل السنة ومن بعدُ الأشاعرة والماتريدية إلى العوامل الخارجية التى نجمت عن الفتح الإسلامى الذى امتد شرقًا وغربًا فاستُحدثت ظروف وجدّت مسائل وأثيرت قضايا لم يجد المسلمون بدّا من التعرض إليها فيما بينهم أو مناقشتها ومجادلة غيرهم من أصحاب الديانات والملل الأخرى فيها[٢٧]. ومن هنا يسهل علينا تصور تأثير علم الكلام فى الدرس اللغوى بخاصة حين نعلم أن كثيرًا من أعلام النحو فى البصرة والكوفة كانوا متكلمين[٢٨] ومعتزلة.

ولما بنى الدارسون اللغويون الأوائل على ما سمعوه من مرويات أحكامًا لغوية طبعوها بالشمول غير أنهم حين اصطدموا بقضايا لا توافق تلك الأحكام التى قرروها لجئوا إلى الرأى أو القياس بتقدير أمثلة وأوضاع لغوية وصور تعبيرية. ولكن ذلك لم يكن يحل بنجاعة ما اعترضهم من المسائل فلم يجدوا وراء ذلك إلا تأوّلها بما يخالف ما هى عليه فى ظاهرها تأولاً بعيدًا أحيانًا فأوجدوا صورًا من التعابير لم يكن ليقصدها المتكلم فى استعماله اللغوى أصلاً، وأخضعوها إخضاعًا للقياس والتأويل ليس باعتبارهما أداتين لتفسير اللغة وإنما كأداتين لصنعها. ولم يسلم من ذلك حتى القرآن الكريم عندما يبدو لهم ظاهره مخالفًا لأحكامهم المصنوعة. وبهذا أصبح القياس لدى البصريين أصلاً من أصول الدرس النحوى وقائمًا على منهج علماء الكلام فى الاعتداد بالعقل والقياس فجُرّدت مسائله وبَعُدت عن الدراسة السابقة المتميزة بالفطرية[٢٩] التى مثلتها مدرسة المحدّثين القائمة على منهج اعتمد على النقل وعلى الرواية، بينما اعتمدت مدرسة علم الكلام على الاعتداد بالعقل وإصدار الأحكام العقلية حتى فى المجال الفنّى وبنوا قضاياهم على التحسين والتقبيح العقليين و حكموا على الشىء بأنه حسن عقلاً أو قبيح عقلاً[٣٠] وهو المنهج الذى عرفه المعتزلة من علم الكلام أولا فلسفة اليونان ومنطقهم لاحقًا كعدة للذود عن العقيدة الإسلامية أمام أصحاب النحل والعقائد من غير المسلمين. وهو المنهج كذلك الذى رأيناه قد أثر فى المحيط الدراسى داخل المجتمع

الإسلامى ونتج عنه المحدّثون والنحاة القياسيون، تمخض عنه صراع بين المحدّثين وغيرهم فتبرموا من منهج المتكلمين ومن الفقهاء الذين تخلوا عن الرواية وقلّلوا من رواية الحديث وهاجموا النحاة البصريين؛ لأنهم نهجوا منهج الفقهاء وسلكوا مسلك المتكلمين فى الرفع من سلطان العقل والاعتداد به فى تحليل مسائل اللغة لكونهم ساروا على درب المناطقة.[٣١]

وطال التأويل نحاة الكوفة على أيدى أئمة ثلاثة أولهم أبو جعفر الرؤاسى من القرن الثانى الهجرى وهو رئيس الشيعة التى كانت تنزع للتأويل لنصرة مذهبها. وقد رأى بعضهم بأنه: الذى نقل مبحث التأويل إلى اللغة؛ لأنه مؤسس المباحث اللغوية فى الكوفة، ولعل ما يوحى بهذا ما رآه الزبيدى (ت ٣٧٩ هـ) حين ذكر بأنه أستاذ أهل الكوفة فى النحو[٣٢]. وما ذهب إليه ابن النديم (ت ٣٨٥ هـ) بأنه أول من وضع من الكوفيين كتابًا فى النحو [٣٣]. وبما أن الشيعة كانوا شديدى التعلق بالتأويل فلا مناص من أن ينتقل التأويل كوسيلة من وسائل التعليل اللغوى إلى مبحث الدرس اللغوى.

ثانيهم أبو حنيفة (ت ١٥٠هـ) الذى عرف بالقياس الفقهى[٣٤] الذى يعرفه علماء الأصول: "حد معلوم على معلوم فى إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما" أو هو "إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر منصوص على حكمه لاشتراك فى علة الحكم "[٣٥].

وإذا كان القياس أحد وسائل التعليل فإن الدارسين ذهبوا إلى أن أبا حنيفة أول من أدخله إلى العالم الإسلامى. ويتبين لنا هنا أن انتقال القياس من الفقه إلى الدرس اللغوى إنما هو لاعتماده فى التعليل وما يقرّب هذه الفكرة أكثر امتزاج العلوم وتداخلها آنئذ؛ لذا كان المسجد الجامع فى الكوفة يومها موضع التأثر والتأثير بين الفرق.[٣٦]

أما الثالث فالكندى (ت ٢٥٢ هـ)[٣٧] الملقب بفيلسوف العرب؛ لأنه من كندة

العربية وهو من الكوفة التى كان والده أميرًا عليها. معنى هذا أنه عالم كوفى إلى جانب العالمين السابقين، وأول متفلسف إسلامى على منهج اليونان؛ لذا اهتم بالتعليل[٣٨] وألف فيه رسالة بعثها إلى المأمون، ولما ألف رسالته فى العلة والمعلول وغيرها من الكتب الفلسفية الكثيرة[٣٩] فلا نتصور ألا يطلع علماء اللغة الكوفيين آنئذ عليها كأبى جعفر الرؤاسى ومعاذ الهراء والكسائى، ناهيك أنهم جميعًا قد تتلمذوا على البصرة التى مارس علماؤها التعليل فى النحو حين بحثوا الحالات الإعرابية بأواخر الكلمات إلى جوار ظواهر لغوية كالحذف الذى تبين أنه مظهر من مظاهر التأويل. قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) هو على سبيل الاتساع بمعنى مجاز الحذف، وقدم أمثلة جاءت على سبيل الاتساع والاختصار منها قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[٤٠]: "إنما يريد أهل القرية، فاختصروا عمل الفعل فى القرية كما كان عاملاً فى الأهل لو كان هاهنا"[٤١] ومنها قوله تعالى: ﴿ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾[٤٢] قال: "وإنما هو: ولكن البرّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخر".[٤٣]

وقد خصص ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) للحذف بابًا أسماه (باب فى شجاعة العربية) منه الحذف فى الجملة كقولك: تالله لقد فعلت. أصله: أقسم بالله، حذف الفعل والفاعل وبقيت الحال - من الجار والجواب - دليلاً على الجملة المحذوفة. ومثّل لحذف المفرد حذف المبتدأ من قوله عز وجل: ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَـٰغٌ ﴾[٤٤] أى ذلك بلاغ أو هذا بلاغ، وكحذف الخبر مثل قولك فى الإجابة عن من عندك ؟ فتقول: زيد.والتقدير المؤول: زيد عندى، وكحذف المضاف من قوله تعالى: ﴿ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾[٤٥] أى البِرُّ بِرُّ من اتقى؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، وهو على الأعجاز أولى منه بالصدور[٤٦] يدل عليه قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾.

وتوفرت أسباب كثيرة عملت على انجذاب النحاة إلى تقديرات وزيادات مفتعلة أوقعتهم فى التمحل الذى انعدم فيه الهدف التعليمى كالخلافات المذهبية[٤٧]

والنزاعات الشخصية[٤٨] وطلب الرزق لدى الخلفاء والذى خلق نوعًا من التنافس بين بعض النحاة للتميز وإبراز المقدرة والتمكن ليبقى بالبلاط فتكلّف التجديد من خلال النوادر والطرائف الإعرابية.وكإغفالهم الاختلاف فى اللهجات بين القبائل العربية وكالضرورة الشعرية، والخلافات المدرسية ما بين البصرة والكوفة، وكتلك الأشكال المعروفة فى مؤلفات النحو التى تناولت الأمهات فى النحو بالشروح ثم كان لبعض هذه الشروح حواش أو كان لبعض الحواشى تقريرات، وربما كانت لهذه التقريرات تعليقات، ولنتصور الزيادات التى تضاف فى ذلك بنية التجديد عن صاحب هذه الشروح أو الحواشى أو التقريرات أو بخلفية التنافس فقاد هذا إلى التمحل والإلغاز فى مسائل لغوية كثيرة لا علاقة لها بالدرس اللغوى الطبيعي[٤٩].

ونحن نوافق أحد الدارسين حين قال: إن الحذف والزيادة والعوض والتقدير وغيرها من العوارض الإعرابية يكون كلاهما مقبولاً إذا كان من شواهد اللغة سواء أكان ذلك من القرآن الكريم أم من الشعر أم من النثر؛ على أن تكون عوارضها الإعرابية ذات غرض مدرسى ينسجم مع المنهج المعيارى لأنها إذا جانبت ذلك تصبح غير مقبولة وبالتالى لا حاجة لنا بها؛ وبمعنى آخر "إن الحذف و الزيادة والتأويل والعوض وغيرها من الآفات الإعرابية يكون مقبولاً إذا كان يمس الصنعة النحوية الصرفية أما ما له علاقة بالنظم البيانى والتركيب البلاغى فليس من النحو فى شىء ومن ثم كان تطبيق المنهج المعيارى عليه خطأ جسيمًا"[٥٠].

وإذا كان من المفيد أن نبرز صلة التأويل بالنحو فليس أمامنا – فيما نعتقد- أحسن مما ذكرناه للسيوطى ناقلاً عن أبى حيان فى شرح التسهيل: "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شىء ثم جاء شىء يخالف الجادة فيُتأول. أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم يتكلم إلا بها فلا يتأول"[٥١]. وقد تساءل محمد عيد ههنا: هل كان المقصود "بالجادة" النطق العربى وظاهر الكلام ؟ ثم أجاب بأن الأمر ليس كذلك وإنما المقصود قواعد النحو التى إذا وقع الخروج عنها لزم التأويل ليرجع الخارج عنها إليها وهو أى محمد عيد قد ذكر أنه يفهم هنا معنى التأويل عامة

"صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تقدير وتدبر وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكى يوافق قوانين النحو وأحكامه".[٥٢]

غير أن القول الذى ذكره السيوطى لأبى حيان فى التأويل وأسس عليه محمد عيد معنى التأويل لا يعد كافيًا لتعريف التأويل وإنما هو كما ذهب إلى هذا بعضهم عبارة عن شرط يحدد لنا متى يحدث؛ لذا فهو جزء من التعريف[٥٣]. فالقول إذن يبرز بتحديد متى نؤول النص، ويوضح مجال التأويل. فإذا ورد الكلام مخالفًا ههنا للقوانين التى بين يدى النحوى فإنه من اللازم أن ينظر فيه أولاً فإن وجده لغة من اللغات أحجم عن تأويله؛ لأن سبب الخلاف فيه راجع لاختلاف اللغات ونصوا مع ذلك على عدم تأويل الشاذ؛ لأنه ليس حجة على الأصل.

ولسنا ندرى هل هناك صلة بين تأويل التفسير وتأويل النحو[٥٤] ؟ يبدو أن للتأويلين ظروفًا مختلفة ولكن ليس لدينا شك فى أن تأويل التفسير قد ساعد باحثى النحو من ناحية وساعد فى طريقة تناول التأويل؛ فلا ينبغى أن نغفل أبا جعفر الرؤاسى أحد أعيان الشيعة الباطنية فى القرن الثانى الهجرى، وقد عظّم أهل الكوفة شأنه و رأوا أغلب علومهم وقراءتهم قد أخذت عنه. له كتاب "الفيصل"، وعمّه معاذ بن مسلم الهراء النحوى المشهور. إن أبا جعفر الرؤاسى أستاذ الكسائى والفراء ومعاصر للخليل بن أحمد وقد قيل: كل ما فى كتاب سيبويه الذى ذكر وفق: « وقال الكوفى كذا» إنما قصد به الرؤاسى [٥٥].

وذكر محمد عيد فيه: هذا أحد أئمة الباطنية قد عرفه وتأثر به أربعة من أئمة النحو: الخليل وسيبويه والكسائى والفراء فهلا يحق القول: "إن مذهبه فى تفسير القرآن قد أثر فى نظرته لنصوص اللغة ؟"[٥٦]. ولعل ما يدل على استفادة النحاة من تأويل التفسير محمد بن بحر الأصفهانى (ت ٣٢٢ هـ) صاحب كتاب: (جامع التأويل لمحكم التنزيل) على مذهب المعتزلة، وقد كان التأويل فى عهده على صورة الصرف عن الظاهر فهل يمكن القول بانطباعات له كذلك فى مسائل النحو ؟

أما الفائدة التى انتقلت إلى الطريقة فى التأويل من تأويل التفسير فيمثله ما أطلق عليه سيبويه: الاتساع والاختصار فى (باب استعمال الفعل فى اللفظ لا المعنى لاتساعهم فى الكلام والإيجاز والاختصار)[٥٧] قال فيه محمد عيد: "وهذا نفسه ما أطلق عليه المتأخرون من النحاة بعد حذف المعطوف عليه أو المعطوف وهو أحد مظاهر التأويل"[٥٨]. ويمكن القول من خلال اختلاف ظروف ظهور تأويل التفسير والنحو وما قد يعتبر لتأثير الأول فى الثانى: إن ثمة بصمات لا سبيل لإنكارها باعتبار اعتماد التفسير فيما اعتمد على أدوات منها: اللغة والعوارض الإعرابية فى إطار النحو؛ بيد أن هذه البصمات أو الانطباعات ليست مباشرة كما ذهب إلى هذا بعض الدارسين [٥٩] مرجحًا مرجع التأويل فى النحو إلى أصول النحو ممثلة فى نظرياته مثل العامل والمعمول والتعليل والقياس ما لبث أن انجذب الدرس اللغوى إلى النظر العقلى وصار التحليل والتأويل يستهدف إبراز المقدرة والبراعة إلى حد قاد إلى الإلغاز والتعمية. ونحن نميل إلى هذا الرأى و لكن نضيف إليها الخلافات المذهبية والأهواء الشخصية للنحاة وحرصهم الشديد على طلب الرزق وإلى عدم الانتباه لاختلاف اللهجات وإلى الضرورة الشعرية وإلى اختلاف مدارس النحو وكثرة العناية بالمصنفات شرحًا ووضع حاشية للشرح، وتقريرات وتعليقات.[٦٠]

وتبقى الأسبقية فى الزمن بين هذه المسائل التى قد يكون التأويل مبنيًّا عليها وبين ما ذهب إليه كثير من الباحثين من أن الحاجة التى دفعت النحاة إلى اعتماد التأويل العقلى إنما هى اعتقادهم أن الكلام العربى لا بد أن يكون على نموذج وعلى أساس قواعد محددة لا تعرف الشذوذ ولا التناقض، أى تكون طبقًا لتصور نظرى معين. فإذا جاء كلام مخالفًا لهذا النموذج المحدد عندهم أو ورد متعارضًا مع القوانين أو النظريات التى أرادوها للكلام كمجيىء المبتدأ فى غير بابه من الخبر، أو يكون الاسم منصوبًا بلا عامل نصب لجئوا إلى البحث عن علل ذلك، وبالتالى عمدوا إلى تأويل التركيب أو النص تأويلاً عقليًّا فيفترضون ما يقبلونه فيزيدونه ما نقصه أو

يحذفون منه ما زاد عليه.إذن هنالك نظرية علمية أو تصور نظرى مسبق يعمد المؤول إلى مطابقة النطق معه بافتراض صورة أخرى نطقية ترقى به إلى قبول شكله كما هو. وأنت ترى أنه مبنى على الفروض العقلية التى أشرنا إليها سابقًا بأنه إحدى وسائل التعليل[٦١].

وعلى أية حال إن الدرس اللغوى يرفض التأويل الذى يتجنب وصف المادة اللغوية كما هى على أساس شكلى محصور فى المنطوق من الكلام بغرض دراسة خواصها وتبنيها من أجل الوصول إلى قاعدة. ويأبى تلك الظنون والتصورات والتمارين الذهنية التى لا ترقى فى واقع الأمر لأن تكون وسيلة علمية جديرة بالتطبيق فى الاستعمال اللغوى؛ فعوض أن يتجه النظر إلى النص ليقف على صيغه وتراكيبه وما يؤديه من وظائف جراء العلاقات التى تشدها داخل النظم النحوية انجذب المؤولون عن ذلك إلى فرض القواعد فرضًا على النص أو المنطوق اللغوى لتوافق القوانين التى رأوها فى العربية نموذجًا لا ينبغى الخروج عنه، أو لتنسجم مع نزعاتهم الخاصة وما يتبعونه من مدارس نحوية أو لما يتطلعون إليه من رغبة فى الرزق من خلال إبراز البراعة النحوية والطرافة فى التأويل النحوى لدى الحكام أو فى بعض المجالس. وقد ساقهم إعمال الفكر إلى الغلو فى تأويل بعض النطوق التى اختلفت ولم يلتفتوا إلى أن اختلافها مرده التنوع اللهجى ناهيك عن السمة العامة فى ميل الشرّاح والمعلقين على الشروح إلى إبراز المقدرة الخاصة فى الإضافة والتجديد التى أخرجت البعض إلى الغلو والتجريد القائمين على التخريج الظنى الذى يجانب كلية الوصف الطبيعى للنص اللغوى.

وعلى هذا فالتخريج الظنى افتراضى قائم على الفروض العقلية. أما وصف المادة اللغوية على أساس ما هو ملحوظ ومنطوق فموضوعى ينطلق مما هو مسموع أو ملحوظ، يبنى الوصف فيه على معنى النص.[٦٢]

ناهيك أن تشكل الفرق الإسلامية وما تذهب إليه من أصول كلامية يعد من بين

هذه الأسباب المباشرة التى خلقت أجواء أخرى و دوافع لمزيد من التأويل، لأن كلاً منها اعتمد التأويل وقصد إليه قصدًا بخاصة بعد أن اكتمل منهج المذهب الذى يقول به فبذل ما فى وسعه وطاقته العقلية واللغوية والنحوية من أجل تعزيزه والانتصار إليه.

وعلى هذا رأى الدارسون أن تأثر التأويل فى النحو بطريقة تأويل باحثى العلوم المرافقة له كان غير مباشر. وقد كان التفسير بالرأى أهمها، نشأ بنشأة الفرق بين مقتل عثمان بن عفان (ت ٣٥ هـ) إلى تولى معاوية بن أبى سفيان الخلافة سنة ٤١ هـ. إذ نشأ فى هذا المناخ السياسى:[٦٣]

أ- حزب عثمان، وقد كان معاوية على رأسه مطالبًا بدمه.

ب- حزب الشيعة الذين مثلوا حزب الإمام على.

جـ-حزب الخوارج الذين مثلوا من خرج على معاوية وعلى كليهما وهم يرفضون التحكيم بشعار: إن الحكم لله لا للرجال.

د- والفئة التى تجنبت الخلاف فاعتزلته للعبادة والعلم ومدارسة القرآن الكريم وقد عرفوا بعد ذلك: المعتزلة.

هـ - والمتصوفة قبلهم ومن بعدهم.

وهكذا سعت كل فرقة وهى تفسر القرآن الكريم تعزز أصولها وترسخ أسس مذهبها وتؤيد المبادئ التى تؤمن بها وتعتقدها. وتعد فرقة المعتزلة من أهمها، اتخذت من التأويل أداة لنصرة أصولها الخمسة، وقد مثل تفسير الكشاف للزمخشرى (ت ٥٣٨ هـ) خير نموذج فى التفسير وأهمها بلا منازع، يحسن بنا وبغيرنا أن يترصد تأويله الذى وظفه بمهارة لخدمة مذهبه الاعتزالى، وقد تتبعنا ذلك فى بحث أطروحة الدكتوراه [٦٤]. وعلى العموم نرى من المفيد أن نقول فى التأويل الذى تميزبه الدرس اللغوى:

إن تأويلات النحاة وتعليلاتهم اللغوية كانت تمهيدًا لتصنيف الظواهر اللغوية مع المشابه لها فى جداول للكشف عن نظام اللغة ومعرفة حكمة واضعيها.

لقد اتسم الدرس اللغوى عند القدامى بغائية غير منفصلة عن المحيط الثقافى آنئذ؛ لأن رؤيتهم للعالم فى إطار ذلك المناخ الثقافى العربى الإسلامى كانت ذات طبيعة غائية باعتبار العالم مخلوقًا محدثًا لعلة وغاية يجب على الإنسان كشفها ليدرك وظيفته ودوره فيه؛ لذا لم يكن هؤلاء القدامى ليتوقفوا عند حدود الخواص الخارجية للظواهر التى ألح عليها دعاة المنهج الوصفى وإنما حرصوا على التعليل للظفر بالحكمة والغاية.[٦٥]

أدرك القدامى أن اللغة بناء محكم، وعرفوا أن النظام اللغوى المقصود بالاكتشاف إنما هو نظام تمتلكه الجماعة لذا قال الخليل: "نطقت العرب على سجيتها وطباعها وعرفت مواضع كلامها وقام فى عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها"[٦٦]، وهم أيقنوا مع ذلك كما ذكر نصر حامد أبو زيد أن تعليلاتهم وتأويلاتهم اجتهادات تصيب وقد تخطئ وهذا بعينه يمثل إدراكا للمسافة المعرفية التى تفصل بين الدارس وموضوعه[٦٧]، وهو يبين كذلك أن اكتشاف النظام فى الكلام المدروس هو فى الواقع يدل على أنه يكتشف بناءه المعرفى ذاته مع العلم أن الحقيقة عندهم لم تكن لتدرك فى شمولية وإنما يدرك كل إنسان جزءًا منها. ويبدو أنهم تمثلوا هذا فى درسهم اللغة وهو نزوع ينسجم مع تصور الثقافة العربية الإسلامية بخاصة فى إطار التأويل.

ولسنا ندرى هل كانت تلك التمارين غير العملية التى ذكرها سيبويه مثل: «وإذا سميت رجلاً بأضرب أو أقتل أو أذهب لم تصرفه وقطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء»[٦٨]

« وإن سميت رجلاً هراق.. وإن سميت رجلاً بتفاؤل نحو تضارب ثم حقرته فقلت تضيرب لم تصرفه»[٦٩] كشواهد لتطبيقات للقواعد والتى صارت بعدهما محلاً للاتساع وإبراز المهارة وإعداد المبتدئين من النحاة هى القوسان اللذان فتحا ولم يغلقا فى إعطاء الفرصة أو تهيئة دوافعها عن غير قصد للتحرير والجنوح إلى التعمية فى التأويل اللغوى وإبراز المقدرة العقلية.

بيد أن الذى لا مفر منه هو أن التأويل فى الأساس أداة لبناء علم اللغة لدى النحاة، وهو ليس ذلك الهاجس الذى يعكس «المرض» الذى لا بد من أن نتخلص منه بذاك التضخيم الذى حاول بعض الدارسين إبرازه أوالسعى إلى إقراره، وإنما هو إحدى وسائل بناء العلم يعكس رؤية علمية لظاهرة ما فى فترة تاريخية انطلقت من مجال أساسى هو نص القرآن الكريم؛ إلا أنه أطلق على التأويل الزائغ ممثلاً لما يقدمه الخصوم حين ساد مذهب الأشاعرة فى القرن الخامس الهجرى بينما صار (التفسير) فى الوقت نفسه يمثل ما يقدمه المذهب الرسمى من تأويلات، وأصبح التأويل بعد هذا يمثل المعنى السيئ فى المنظور الدينى السائد بحيث أدى هذا إلى اعتقاد الباحثين أن الهجوم على تعليلات النحاة وأقيستهم وعللهم من المحدثين ومن المعاصرين هو صدى لذاك التوجه الإيديولوجى، وإلا كيف نفسر هذا التهليل الواسع والانجذاب المثير للتساؤل[٧٠] عند بعض الدارسين؛ كابن مضاء القرطبى الذى كان مذهبه فى النحو فى الحقيقة تجاوبًا لإيقاع المذهب الفقهى الظاهرى الذى اتسمت به الدولة الموحدية على غرار انتشاره فى المشرق العربى آنئذ بفارس وبغداد والشام؟[٧١]

ومن هنا نرى كيف اعتمد الدرس اللغوى من الفرق كلها أداة أساسية للتعبير عن نزعاتها ومشاربها المعتقدية.

ثالثًا - تنوع ألفاظ التأويل:

وقد عرف التأويل فى هذا المناخ الفكرى استعمالات لفظية نذكرها لبعض الأعلام؛ منها (التخريج) و(الترجيح): قال ابن هشام الأنصارى (ت٧٦١هـ): "عسى زيدٌ قائم" حكاه ثعلب ويتخرج هذا على أنها ناقصة وأن اسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية الخبر»[٧٢] وقال أبو حيان الأندلسى. (ت ٧٥٤ هـ): فى قوله تعالى: ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[٧٣]: (أشدّ) خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة لأيهم وحركة إعراب على مذهب الخليل ويونس

على اختلاف فى التخريج. و﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ مبتدأ وخبر محكى على مذهب الخليل أى الذين يقال فيهم ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾. وفى موضع نصب فيعلق عنه ﴿ لَنَنزِعَنَّ ﴾ على مذهب يونس، والترجيح بين هذه المذاهب مذكور فى علم النحو [٧٤]. ومنها (الحمل)؛ ذكره سيبويه: "فى باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون فى المبتدأ مبنيًّا عليه الفعل: وهذا أولى أن يحمل عليه ماقرب جواره منه» [٧٥].وابن الوراق (ت ٣٨١هـ) فى قوله: «وحملوا الكلام على المعنى»[٧٦]: وأورده المجاشعى(ت٤٧٩هـ) فى الحروف اللاحقة للأسماء كأب وأخ معترضًا على رأى الكوفيين بأنها حركات مشبعات؛ لأن ذلك إنما يجوز فى الضرورة الشعرية وانتصر إلى رأى سيبويه بأنها حروف إعراب والإعراب مقدر فيه[٧٧]، واستعمله الزمخشرى[٧٨] فى شرح قوله تعالى: ﴿ ءَايَـٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾[٧٩] «فإن قلت العطف على عاملين على مذهب الأخفش سديد لا مقال فيه وقد أباه سيبويه فما وجه تخريج الآية عنده ؟ قلت: فيه وجهان عنده: أحدهما أن يكون على إضمار فى، والذى حسنه تقدم ذكره فى الآيتين قبلها ويقصده قراءة ابن مسعود[٨٠]. والثانى: أن ينتصب آيات على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفًا على ما قبله أو على التكرير ورفعها بإضمار هى». وذكر لفظ (المحمل)بقوله: "وصحة محمله على الجمع فى (وفدينا بالأبينا) يريد الآباء" وضحه ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) عند الاستشهاد بالبيت: [٨١]

قَدرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ وَ قَدْ أَرَى ** وأَبِىَّ مَالَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ

«والشاهد فيه قوله: وأبى بياء مدغمة على إعادة اللام المحذوفة. ولا حجة فى ذلك لاحتمال أن يكون أراد جمع السلامة؛ لأنهم يقولون: أب، وأبون، وأخ، وأخون؛ كما قال:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا ** بَكَيْنَ و فَدَّيْنَا بالأبِينَا [٨٢]

وذكره ابن الحاجب: «ومحمول عليه..وأولى من حمله على وجه لم يثبت مثله فى كلامهم»[٨٣] .

وذكر أبو حيان الأندلسى لفظ (المحمل) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾[٨٤]: «ويحمل ذلك القول على إضمار أى وما يتنزل جبريل إلا بأمر ربك قائلاً له: ﴿ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا ﴾ أى يقول ذلك على سبيل الاستعذار فى البطء عنك بأن ربك متصرف فينا ليس لنا أن نتصرف إلا بمشيئته، وإخبار أنه تعالى ليس بناسيك وإن تأخر عنك الوحى».[٨٥]

ومنها لفظ (التقدير) ذكره المبرد (ت٢٨٥هـ) مرارًا كالذى أورده فى تحليل قول عمر بن الخطاب بإحدى رسائله فى القضاء إلى أبى موسى الأشعرى: «آس بين الناس فى وجهك وعدلك ومجلسك...»[٨٦] قال:« قوله: آس بين الناس فى وجهك وعدلك ومجلسك، يقول: سوّ بينهم، وتقديره: اجعل بعضهم أسوة بعض والتأسى من ذا أن يرى ذو البلاء من به مثل بلائه فيكون قد ساواه فيه فيسكّن ذلك من وجده، قالت الخنساء:

فلولا كثرةُ الباكِينَ حَوْلِى ** على إخوانِهم لَقتلتُ نفسى[٨٧]

ومما أورده: «تقول لزيد ضربت ولعمرو أكرمت والمعنى زيدًا ضربت وعمرًا أكرمت تقديره: إكرامى لعمرو وضربى لزيد فأجرى الفعل مجرى المصدر»[٨٨] واعتمده الوراق؛ منه: «اليوم زيد» والتقدير:اليوم قدوم زيد.حين تكون متوقعًا قدومه[٨٩]. وقال فى قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾[٩٠]: إن قيل: أين فاعل الإطعام؟ قيل هو محذوف من الكلام للدلالة عليه.فإن قيل: فما الذى يدل عليه؟ قيل قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴾[٩١]:هذا خطاب للنبى (ص) دل ذلك على أن الفاعل هو المخاطب والتقدير: أو إطعام أنت يتيما[٩٢]. (الاحتمال) و(التوجيه) و(الوجه)أورده المبرد: «لا وجه له»[٩٣] واستعمله الوراق[٩٤] وابن يعيش: ووجه هذه القراءة اعتقاد الوقف ساكنين فيكون الوقف كالساد مسد الحركة: قراءة نافع: محياى ومحاين، بسكون الياء[٩٥]. ومنها (الاعتقاد)، و(الحجة) وهى شائعة فى القراءات.

ومنها (حلّ) كقولهم: وحلها أن يقال كذا. ومنها (القانون) كأن يقال: فتخرج هذه الآية على ذلك القانون[٩٦]. ومنها التأويل: أورد المبرد؛ من أمثال العرب: «منْ عزّ برّ» وتأويله من غلب سلب. قالت الخنساء:

كأنْ لم يكونوا حِمى يتقى ** إذا الناسُ إذ ذاك من عز برّا[٩٧]

ومنه لفظ « التخريج» ذكره ابن هشام الأنصارى (ت٧٦١هـ) فى قوله: عسى زيد قائم حكاه ثعلب و«يتخرج » هذا على أنها ناقصة وأن اسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية الخبر[٩٨].

رابعًا: النحاة والتأويل:

يرجع التأويل فى الواقع إلى تدقيق دارسيه أصول النحو وإلى ما اعتمدوه من تعمق وتحقيق فى هذه الأصول التى قادتهم إلى التنظير مثل نظرية العامل والمعمول التى نعتقد بأنها وسيلة تعليمية تتوخى التلقين – أو قادتهم إلى مبحث القياس الذى فتنوا به فمدوا فيه حدوده وأنواعه، وذلك يرجع أيضًا إلى مرحلة النضج التى عرفتها بيئتهم العامة وما مروا به فيها من منا خ ثقافى ومعرفى، تبادلت فيه العلوم المزدهرة عندهم التأثر والتأثير فأسهمت كلها فى بلورة هذا التدقيق العقلى والتحقيق الفكرى الذى اتسمت به معارفهم وعلومهم. وقد كان النحو منها.

لقد اتخذ التأويل أداة للبحث فى اللغة ولكن من منظور الاجتهاد فى توضيح الذى يطرح الاحتمال فى بعض مسائلها وهذا يستدعى بحث ونظر وتعمق، جعله بعضهم لا يتجاوز مجال الحديث بين المتكلم والمخاطب فى إطار مقتضى الحال أو المقام أو كما يسميه بعضهم السياق الاجتماعى؛ لكن عمقه غيرهم وأراد المواءمة بين المستعمل من اللغة وبين تلك الأصول التى قننت من المسموع والمطرد من الكلام العربى أو منقوله، بينما مطه آخرون إلى آفاق التجريد والنظر فى بعض قضاياها خارج سياقاتها الاستعمالية التطبيقية أو قياسها العملى.

ويبدو أن الإيغال فى التدقيق، يضاف إليه تنوع المشارب المذهبية وهذا النضج العقلى الذى هو وليد البيئة الأصيلة للثقافة العربية الإسلامية وما تلاه لاحقًا من اطلاع ثابت على معارف الأمم السابقة، وما إليها من النزوع إلى الترف العقلى والتكسب وإظهار الكفاءة العقلية والمقدرة على النظر النحوى وتخريج معانى تراكيبه ومسائله قد أفاد الدرس اللغوى ولكنه خلق رصيدًا تراثيًا خلافيًا كبيرًا وفرع الخلاف بين العلماء وعمل على استمراره بين الباحثين بعدهم وحصرت مسائل البحث فى اللغة على الجانب النظرى من النحو على حساب جانبه الاستعمالى الذى يحسن أن يبحث فى طرق الاكتساب اللغوى من خلال الأقيسة العملية للغة المبنية على قواعد تطبيقية ليست منفصلة عن أصالة الواقع البيئى ولا عن ثقافة هذه البيئة ولاعن خاصياتها المعاصرة ولا عن نماذج نصوصها الأصول.

وقد خلق هذا بعض المواقف أدى بعدد من الباحثين إلى اتخاذ رأى فى مسألة التأويل اللغوى بخاصة حين أصبح غاية من غايات الدرس النحوى فى القرن الرابع الهجرى وما بعده.

وقد دل موقف ابن مضاء القرطبى (ت ٥٩٢هـ) على أبرزها: وهو نحوى ظاهرى عاصر المذهب الظاهرى فى عهد الموحدين الذين حاولوا توجيه الناس آنئذ إلى ظاهر النص من القرآن والحديث.أراد ابن مضاء تطبيق هذا على النحو؛ لذا رد على سيبويه (ت ١٨٠هـ) رأيه بأن للألفاظ قوة فى إحداث الإعراب[٩٩]. ورد على ابن جنى (ت٣٩٢)الذى أرجع العمل من الرفع والنصب والجر والجزم فى حقيقته إلى فعل المتكلم [١٠٠]. فابن مضاء يرفض أن ينسب الإعراب إلى ألفاظ بعينها؛ لأنه باطل عنده عقلاً وشرعًا ويرفض أن ينسب الإعراب إلى المتكلم لبطلانه كذلك لأنه لا يقول به سوى المعتزلة القائلين بالتفويض أو باختيار الإنسان لأفعاله؛ وذلك لأن ابن مضاء من المجبرة أيضًا القائلين بالإجبار والجبرية موازية للقدرية فهو إذن لا ينسب أى عمل اختيارى للإنسان بل ينسبه إلى الله تعالى ولأجل هذا يرفض أن ينسب الإعراب إلى المتكلم لذلك يقول: «وأما مذهب أهل الحق فإن هذه

الأصوات إنما هى فعل الله تعالى وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية ».[١٠١]

وقد لوحظ ذلك عند السابقين ممن قال من الكلاميين بالتوقيف فى اللغة بدءًا من عبد الله بن عباس -إن لم يكن تقولاً منهم عليه- ومن حاكاه فى رأيه كأبى على الفارسى (ت ٣٧٧هـ) وابن فارس (ت ٣٩٥هـ) وابن جنى (ت٣٩٢هـ) فى أحد رأييه[١٠٢] بالاستناد إلى قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[١٠٣].

ومعنى هذا أن اللغة إن كانت من عند الله فهى من خلقه لذلك يقدر الله تعالى على جعلها كاملة من البداية فى بنائها وإعرابها فتؤدى وظيفتها.وما يكون لها من خصائص أو أحوال فمن الله ومشيئته.ونتج عن ذلك أن الخوض فى إعرابها - بحسب ابن مضاء – يجب أن يكون فى إطار التوقيفية فى اللغة التى تنص على أنها من عند الله [١٠٤].فما الذى ترتب على هذا ؟ ترتب عليه أن الخوض فى العلل والاجتهاد حرام عنده بخاصة تأويلات النحاة وتقديراتهم فى الحذف الذى بحثوه فى القرآن الكريم بدليل ذكره قول الرسول (ص) -إن صح: «من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» فغرض الإخبار النهى وما نهى عنه فهو حرام إلا أن يدل دليل من الكتاب والسنة [١٠٥].

وبهذا أنكر العلل الثوانى والثوالث ولكنه أبقى العلل الأول قائلاً: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد) لم رفع الفاعل ؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: لم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلك وما عرف أن شيئًا ما حرام بالنص وعلى ذلك لا يحتاج فيه إلى استنباط علة (....) إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذى يوقع العلم» [١٠٦]. وهذا يقودنا فى هذا المقام إلى تأثر النحو بالفقه الظاهرى الذى يتمسك كم أسلفنا بظاهر النص حين تتوفر لديهم النصوص

يستغنون عن أن يتعللوا لها، فإذا سئلوا عن علل أحكام معينة ينبغى لهم أن يقولوا: كذا نطقت به العرب[١٠٧]. ولكن هل يمكن للمرء أن يتساءل فى أمر ابن مضاء وهو يسعى إلى ربط النحاة واللغويين بظاهر المادة اللغوية هل هو اعتدال من شأنه يبسط الدراسة اللغوية والنحوية أو هو عمل لم يكن إلا مجاراة للمذهب الظاهرى الذى انتشر وساد فى بيئته فأراد تمكين هذا المذهب إرضاء للحكام ببسط نفوذه فى مجال اللغة والدراسة النحوية بدليل أنه لا يرفض العلة الأولى وإنما يرد الثوانى والثوالث، وهو حين يرفض العلتين الأخيرتين يقال له: أليستا شرحًا للأولى لا غير؟ ولا يجعلنا هذا نغفل كذلك كيف تناسى النحاة العوامل اللغوية وأثر الاستعمال والخصائص الصوتية فى تآلفها وتفاعلها، وكيف جنحوا إلى الغلو فى تجريد القياس والتمحل فى التقديم وتأويل ما حذف، وليس كل تقدير أو تأويل يعد غلوًّا وتجريدًا بل لا بأس من أن يعتمد التأويل بشرط أن يبنى على الحس اللغوى ويخضع لواقع الاستعمال ويكون مرتبطًا باللغة. [١٠٨]

وتنوعت آراء الدارسين المعاصرين بين رافض له من الأساس ومجوز بحدود وقابل له بخاصيتيه اللغويتين: الأولى المفسرة للكلام. الثانية العقلية الهادفة إلى تدقيق قواعد اللغة واتساق قوانينها.

فإذا كان الكلام المقدر مفهومًا من التركيب والسياق والحذف كان مثلاً للإيجاز فالتأويل مقبول قد يراد به التخفيف والإيجاز. أما اعتماد التراكيب أو الكلمات إقحامًا لها بقصد إثبات نظرية والبرهنة على صحة قاعدة بتمثيل ليس فى الاستعمال فمرفوض وهو ما ذهب إليه بعض العلماء منهم الأستاذ إبراهيم مصطفى [١٠٩].

غير أن محمود السعران استبعد كلية المعنى من التحليل النحوى[١١٠]؛ لأنه يرى مهمة النحوى الاهتمام بالتركيب أو البنية الشكلية والعناية والتدقيق فى التأليف الحاصل بين الأشكال والصور اللفظية وتجنب البحث فى الأصول ذات المسحة العقلية التجريدية.وبهذا يمثل الفئة الثانية ويبعد خاصيتى البحث بنوعيها: اللغوية والعقلية.

أما الاتجاه الثالث فيعتمد الآلية اللغوية التى تقصد تفسير الكلام وتنتهج الخلفية العقلية التى تريد الاتساق مع القاعدة اللغوية.لذا لا يرفض التقدير أساسًا الذى أقيم عليه النحو العربى؛ لأنه اعتبار أسس عليه القدامى بحثهم للغة انطلاقًا من تعاملهم مع متكلم اللغة فى الاستعانة بروايته أو اعتماده مصدرًا للمادة المدروسة ومنفذًا للتحليل وهو ما قام به النحاة العرب القدامى كالخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٠ هـ) فإذا اعترى الجملة حذف فقد يكون الحال دالاً على هذا الحذف وحين يتولى النحوى تقديره فإنه ضرورى وبحثه هذا منصبّ على تركيب معين لم يخترعه وإنما استلزم تحليله كما هو، وهو مرتبط بالمعنى والسياق الذى قيل فيه.وبهذا يتأول كلامًا مستعملاً من الأعراب.[١١١] لذا يوافق على التأويل طالما كان مرتبطًا باللغة المستعملة فى الواقع، وبمعنى آخر إذا خرج الدارس اللغوى عن النظر فى مدى اتساق اللغة المستعملة وبحث كيفية تأليف عناصرها وتفسيرها لغويًّا إلى استعمال المادة اللغوية من أجل العمل على مطابقتها واتساقها مع قواعد جاهزة يكون هذا الدارس قد جانب هدفه.ونحن نعتقد صواب هذه النظرة لأنها تتوخى تفسير اللغة وتأويلها فى إطار يراعى تحليل التركيب ضمن منظور لازم يشمل ثلاثة عناصر: المتكلم والمخاطب والسياق الاجتماعى أو كما يسميه البلاغيون مقتضى الحال أو المقام. ونحن نستحضر التجاذب الحاصل بين ثلاث نظريات فى علم الدلالة يرى على أسسها العلماء وجهات نظر متباينة:

الأولى: يرى فيها بعضهم مفتاح الدلالة هو المعنى المعجمى.

الثانية: يرى فيها آخرون مفتاح الدلالة فى المعنى السياقى وقت دخول اللفظ فى تأليف الكلام.

الثالثة: يخالف الرأيين فيها فريق ثالث ليعدّ مفتاح الدلالة منحصرًا فى المقام من خلال النظر فيما يقع تداوله من لغة بين المتحاورين: المتكلم والمخاطب.[١١٢]

وإن كان الوصفيون الغربيون لم يتطرقوا إلى التأويل لتركيزهم على الجانب الشكلى فلأنهم حاولوا إسقاط المنهج العلمى وشروطه على بحث اللغة بذاتها

ولذاتها كما لو كانت شيئًا انطلاقًا من تأثر «دى سوسير ت ١٩١٣م» بأستاذه «دوركايم» فى علم الاجتماع فى دراسة الظواهر الاجتماعية. ورغم تركيز التوزيعيين وعلى رأسهم «بلومفيلد ت١٩٤٩م» على البنية الشكلية للغة لتوخيهم علمية البحث وإبعادهم أو رفضهم للمعطيات التى لا تخضع للملاحظة المباشرة والقياس المادى وإسقاط رائدهم بلومفيلد نظرية علم النفس السلوكى السائدة آنئذ على المنهج الوصفى اللسانى القائم على البعد الوظيفى لموقع كل عنصر لغوى بالنسبة للعنصر الآخر وتوزيعه فى السياق الكلامى معولاً على موقعيتها وتوزيعها فى سياقها المناسب بما لا يخرج عما انتهجه النحاة العرب القدامى؛ فليس هذا معناه أنه لم يهتم بالمعنى أو لأنه لا أهمية له عنده وإنما التفت إلى ذلك واعتقد عدم خضوعه للدراسة الوصفية العلمية التى تطبق على الأشياء الظاهرة الأخرى، ولأنه نظر إلى المنهج الذهنى ينظر إلى التبدل الحاصل فى السلوك الإنسانى بإرجاعها إلى عوامل غير فيزيائية مثل (الروح، الرغبة، الذهن)، وعد البحوث الدلالية والمعنوية أضعف مستوى فى الدراسة الإنسانية،[١١٣].

ولا يفوتنا أن بلومفيلد قد تحرّى هذا الموقف الذى هو الدقة العلمية؛ لأنه يتعلق بالمبدأ التجريبى الذى عرفه مناخه الفكرى الذى تميز بالفلسفة الوضعية التى تعنى بالظواهر اليقينية ولا تخوض فى التفكير المجرد لقولها بالمرئى التجريبى، ولأنها تنزع أى صفة علمية عما سوى ذلك. وعلى هذا أرجأ بحث هذا المستوى اللغوى الدلالى إلى تطور العلوم الخاصة بها وإلى نضجها لاحقًا على الرغم من أنه رفض التأويل والتقدير؛ لأنه يراه تغييرًا يقوم به الدارس اللغوى فى التركيب من شأنه يخرجه من طبيعته النحوية.[١١٤] ولما ظهر نوام تشومسكى أخذ التحليل اللغوى منحى آخر أعيدت فيه آلية التأويل اللغوى؛ لأن مشرب تشومسكى الفكرى والثقافى ارتبط بمنطلقات فلسفية سابقة ترى العقل مصدر المعرفة ومبدأها؛ فهو ينتمى إلى العقلانيين [rationaliste] مثل (أفلاطون وديكارت، وهمبولت) الذين رأوا العقل أسمى من الحواس وبالتالى هو مصدر كل

معرفة -كما أسلفنا- ومستقل عن الحواس.وبأنه توجد متصورات وقضايا مسبقة تكتسب من غير حاجة إلى تجربة، يتولى العقل من خلالها تفسير معطيات التجربة. فى حين رآها الوصفيون أو الوضعيون فى المادة متبنين المنهج المادى أو التجريبى فى وقت ظهرت وسادت فيه الفلسفة الوضعية [positivisme] التى ركزت فى الظواهر اليقينية ونفت صفة العلمية عما يخرج عنها، ورفضت كل تفكير تجريدى فى العلل المطلقة وأعطت عنايتها للمرئى الخاضع للتجربة..وهو نزوع يرى المعرفة لا يمكن تحصيلها إلا من خلال التجربة المستشفة من الحواس. وهذا معناه عدم اعتراف بالعقل من الوصفيين مقابل توجه تشومسكى الذى يراه أساس كل معرفة.[١١٥]

ولعل خير ما نذكره هنا دون فتح نوافذ الاستطراد التأصيلية ما قاله عبده الراجحى فى تأكيد مبدأ التقدير فى اللغة وعودته إلى التحليل النحوى: «وقضية العامل تقودنا إلى قضية التقدير التى لقيت نقدًا عنيفًا من الوصفيين ثم عادت الآن لتكون شيئًا مقررًا ومؤكدًا فى التحليل النحوى عند التحويليين بل إنهم يرون أن هناك قواعد نظمية كلية يمكن أن تفهم على ضوئها الظواهر المشتركة فى اللغات ومنها ظواهر الحذف والزيادة وتغيير الترتيب وغير ذلك».[١١٦] وهذا ينسجم مع منطلقات التحليل والتأويل الذى اتسم به الدرس اللغوى عند النحاة العرب بل دل على استفادة العلماء المعاصرين من الرصيد اللامع فى هذا المجال الذى يحظى به التراث البحثى اللغوى العربى قديمًا بخاصة فى «نظرية النظم» لعبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١هـ).، وهو رد كذلك على من تحاملوا على نظرية العامل وأرادوا هدم أسسها رغم ما اعترى منهجها التطبيقى من بعض التحاليل التى لا صلة لها بطبيعة الدرس اللغوى. ونحن نعتقد بأننا أمام تراث بحثى زاخر بالحقائق العلمية وثرى بالمعارف اللغوية المهمة، وهذه أصالة تساعدنا على إعادة بعث تراثنا وتجديد مناهج أسلافنا فيه وتحفزنا إلى تطوير هذه المناهج وتخطى التقليد وتأصيل أعمال البحث اللغوى فى معاصرتنا وبضرورة وعى الطرق الاستكشافية الحديثة التى

تجعلنا نعرف لغتنا العربية الحالية وكذلك تجعلنا نكشف معطيات لغتنا [القديمة] فنتعرف بعدها على حقيقة: هل الطرح التأصيلى والبحثى الذى يذكره النحاة القدامى فعلى أم هو مجانب لذلك ؟ لأنه لما كان البحث اللسانى الغربى ينهل من تجارب أسلافنا البحثية ويسترشد بفضائه اللامع فى التنظير اللغوى والتحليل اللسانى؛ فإننا أولى بهذا التراث فى خبره وفهمه وإنصافه والتعامل معه فى إطار الاستكشاف العلمى المتزن الواعى الناقد المجدد المؤصل.

وعلى العموم نستخلص فى هذا الإطار دواعى التقدير غير الضرورية:

– الغلو فى تطبيق وتدقيق نظرية العامل التى تمثل فى نظرنا آلية قامت بدور مهم فى تعليم اللغة وتوضيحها.

– التقنين فى الأوجه الإعرابية التى تظهر المقدرة العقلية والبراعة النحوية أو الطرافة المعتمدة للارتزاق.

– الغلو فى التأويل لغرض مذهبى يعتقده المؤول.

– التأويل لغرض معنوى يجانب طبيعة الدرس اللغوى ويبعد عن واقعه.

– الاحتجاج للقراءات وهى فى الواقع ليست إلا لهجات أو لغات.

– التأويل من أجل أصل نحوى بدافع الصرامة فى عدم الخروج عليه.

خامسًا - المحصلة:

– التأويل أصل من أصول النحو العربى إلى جانب القياس والتعليل والعامل.

هو وسيلة من وسائل التعليل، ووسائل التعليل هى: القياس، والعامل والتأويل.

– التأويل وجه من وجوه الحقيقة، لا يعتد بالنمذجة، يكرّس الاختلاف ويعتبره مشروعًا جائزًا ويقر حرية الرأى.

- ساعدت المدارس النحوية على إشاعته وأدت النظريات اللغوية إلى كثرته وأسهمت الخلافات اللغوية والنحوية والمذهبية على تعزيز اعتماده؛ فكان بذلك أداة للتجلية والتوضيح ووسيلة بارزة للإثراء.

- عبر عن التأويل بعدة ألفاظ منها: التخريج، والحمل، والمحمل، والتقدير، والاحتمال، والتوجيه، والوجه، والاعتقاد ، والحجة، وبألفاظ مثل: حلّ، القانون، يريد، والتأويل، والتخريج.

وهو أحد أركان مناهج البحث فى العلوم باعتباره وسيلة من وسائل التعليل، والتعليل يدل على اليقظة، وأمارة على الانتباه العقلى الذى عرفه العرب والمسلمون من ذاك المصدر الخصيب، وهو القرآن الكريم، ومما استجد حوله من العلوم الإسلامية بخاصة علم الكلام الذى كان له الأثر الواضح فى الدرس اللغوى إلى جانب الفقه والتفسير.

- لم يكن التأويل عامته مرفوضًا بين الدرس اللغوى وإنما أسهم فى التعليم والتوضيح اللغويْن وساعد على إبراز الحقائق اللغوية ذات الصلة بالاستعمال والطبيعة اللغوية ولكن بعض المغالين جعلوا منه أداة للتكلف والغلو وإبراز المقدرة العقلية واتخاذه وسيلة للتكسب والطرافة فى بعض المواقف فخرجوا به عن واقع الاستعمال، وغفلوا فى بعض المواقف عن أن اللهجات ليست سوى مظهر من مظاهر التنوع فى الاستعمال ما كان ليؤدى إلى ذاك التمحّل فى التأويل الذى اعتمده البعض، ومع هذا؛ ألا يمكن القول بأن ما ذهبوا إليه فى هذه المسائل الخلافية هو جانب من جوانب الإثراء فى النحو واللغة عمومًا ؟

نوجز عوامل التأويل التى اعتمدت لغير ضرورة فكانت من ثم غير مقبولة كما يلى:

أولاً – نظرية العامل (المتأتية من منهج علم الكلام فى البرهنة على أن وراء كل

موجود موجد، ووراء كل مسبَّب مسبِبٌ، أو وراء كل معلول علة وذلك عند بحث الإلهيات والاحتجاج على وحدانية الله تعالى فى أن وراء كل موجود فى هذا الوجود لا بد من موجد وهو الله تعالى الواحد الأحد. وبالتالى انتقلت هذه الخلفية من مجال علم الكلام إلى الدرس اللغوى عند تعليل الحركات الإعرابية باعتبارها معمولة لا بد لها من عامل.

ثانيًا – وضع القوانين للأوجه الإعرابية الهادفة إلى إبراز المقدرة العقلية والبراعةفى النحو وللطرافة والتفكّه أو اتخاذه وسيلة للكسب والارتزاق.

ثالثًا – التمحّل فى التأويل انتصارًا للمذهب.

رابعًا – اعتماد التأويل لهدف معنوى لا يمت لواقع اللغة بصلة.

خامسًا – الاحتجاج للقراءات دون الانتباه إلى أن اختلافها تنوع فى الاستعمال اللغوى لا يستدعى ذاك التمحّل والغلو.

سادسًا – التأويل من أجل تدقيق أصل نحوى.

– إن التأويل المذكور فى القرآن الكريم علم إلهى؛ لأنه متعلق بالغيب الذى اختص به الله سبحانه ذاته لا يعلمه إلا هو أو من اختارهم واصطفاهم من عباده كالرسول محمد ـ صلى الله عليه و سلم- ويوسف الصديق والخضر – عليهما السلام.

– التأويل المتعارف عليه عند العلماء إنما هو تفسير بالرأى واجتهاد لا يخرج عما ارتآه الإنسان واعتقده؛ لذا يطلق على الاعتقاد وعلى الاجتهاد وعلى القياس؛ وعليه دأب العلماء على القول: أصحاب الرأى وهم معتمدو القياس فى الفقه.

– يبنى المؤول تأويله فى الدرس اللغوى على تصور نظرى مسبق فيعمد إلى

مطابقة النطق معه مفترضًا صورة نطقية ترقى به إلى قبول شكله كما هو. ولا يخرج هذا على الفروض العقلية، ويمكن إرجاع هذا إلى اعتقاد مرده أن الكلام العربى لا بد أن يكون نموذجًا إذا خالفه كلام وعارض قوانينه وضوابطه عمدوا إلى تأويل النطق أو التركيب والنص تأويلاً عقليًّا ليناسب نموذجه.

الهوامش والتوضيحات

١ـ الاقتراح فى علم أصول النحو، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٧٦م، ط ١، ص٧٥. وكذا د. محمد عيد، أصول النحو العربى، عالم الكتب، القاهرة ط ٦، ١٩٩٧م، ص١٥٧.

٢- انظر ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، اختصره الشيخ محمد بن الموصلى، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص ١٢.

٣- انظر م ن، ص ١٢. والرازى محمد بن أبى بكر، مختار الصحاح، ضبط وتخريج وتعليق د. مصطفى ديب البغا، دار الهدى، الجزائر، ط٤، ١٩٩٠ ص ٢٩. وكذا السيوطى، الإتقان فى علوم القرآن، عالم الكتب، بيروت ج١، ص١٧٣. و د. محمد عيد، أصول النحو العربى، عالم الكتب، القاهرة ط٧، ١٩٩٧م، ص ١٥٥. ومحمد فريد وجدى، دائرة معارف القرن العشرين، ج١، ص ٧٧٨. ومحمود محمد ربيع، أسرار التأويل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص٥٣.

٤- البرهان فى علوم القرآن، دار الفكر، ج٢، ص ١٥٠. والسيوطى، الإتقان فى علوم القرآن، عالم الكتب، بيروت (د.ت)، ج٢، ص ١٧٣. وانظر د. محمد حسين الذهبى، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٤، ١٩٨٩م، ج١، ص١٩ وما بعدها.

٥- م ن، ج٢، ص١٤٩

٦- م ن، ج٢، ص ١٤٨

٧-انظر د. عبد الحميد بن محمد ندا جغرابة، المدخل إلى التفسير، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م، ص٣٥٠.

٨-انظر محمود محمد ربيع، أسرار التأويل، ص٨.

٩- انظر السيوطى، الإتقان فى علوم القرآن، ج٢، ص١٨٠ وما بعدها. ود. محمد حسين الذهبى، التفسير والمفسرون، ج١، ص٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧.

١٠-انظر م ن، ج٢، ص١٨١.

١١-نظر محمود محمد ربيع، أسرار التأويل، ص٨٥ وما بعدها.

١٢-انظر، م ن، ص١٥٩ وما بعدها.

١٣-انظر محمد فريد وجدى، دائرة معرف القرن العشرين، ج٤، ص١٥٥.

١٤-انظر د. محمد حسين الذهبى، التفسير والمفسرون،ج١، ص٢٤٦.

١٥- انظر د. بلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين –دراسة ابستو مولوجية، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ص١٤١.

١٦- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت (د.ت)، ج١، ص٤٧-٥١-٥٣.

١٧- ابن جنى، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية (د.ت)، ج١، ص٣٤.

١٨- م ن، ج١، ص١٠٠. وكذا السيوطى، المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومن معه، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م،ج١، ص٢٣٠.

١٩- السيوطى، المزهر فى علوم اللغة و أنواعها،ج١، ص٣٣١ و ما بعدها.

٢٠- انظر د. جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص٣٠.

٢١ - انظر م ن، ص٨.

٢٢- الحشر: ٢٠.

٢٣- الأعراف: ١٨٥.

٢٤- فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، تقديم وتعليق د.أبو عمران الشيخ وجلول البدوى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢م، ص٢٤.

٢٥- م ن، ص٢٤. وأحمد أمين، ضحى الإسلام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ط٧، ج٣، ص١-٢. و د. عبد الحليم محمود، التفكير الفلسفى فى الإسلام، دار المعارف – مصر ط٢، (د.ت)، ص١٧٩ و ما بعدها.

٢٦- انظر دى بور، تاريخ الفلسفة فى الإسلام، نقله إلى العربية وعلق عليه د. محمد عبد الهادى أبو ريدة، دار النهضة العربية، بيروت (د.ت)، ص٤١-٤٢-٤٣.

٢٧- انظر د. على عبد الفتاح المغربى، الفرق الكلامية الإسلامية – مدخل ودراسة – ص٤٦ وما بعدها. كذا؛ أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج٣، ص١ و ما بعدها

٢٨- انظر د. مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربى، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م، ص٤١-٤٢.

٢٩- انظر م ن، ص٤٦-٤٧

٣٠- م ن، ص٤٨. وكذا؛ زهدى جار الله، المعتزلة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٦، ١٩٩٠م، ص١١٦

٣١- انظر م ن، ص٤٩.

٣٢- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، ط٢ (د.ت)، ص١٢٥.

٣٣- الفهرست، ص٩٦. والسيوطى، المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، ج٢، ص ٤٠٠.

٣٤- انظر محمد فريد وجدى، دائرة معارف القرن العشرين، دار المعرفة، بيروت، ط٣ (د.ت)، ج٤، ص١٥٦. و دى بور، تاريخ الفلسفة فى الإسلام، ص٦٠.

٣٥- أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبى الغرناطى (ت ٧٤١ هـ)، تقريب

الوصول إلى علم الأصول، دراسة وتحقيق محمد على فركوس، دار التراث الإسلامى، الجزائر ط١، ١٩٩٠م، ص١٣٤. وكذا د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣م، ص١٦٢. وكذا بدران أبو العينين، أصول الفقه، دار المعارف مصر، ١٩٦٩م ص ٢٠٩.

٣٦- انظر د. جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص١٢.

٣٧- اختلف الدارسون فى وفاته فقد نص دى بور على الجهل بتاريخ ولادته ووفاته معًا. ولكن مترجم كتابه وناقله ذكر أن الكندى (ت ٢٤٦هـ) وأن المستشرق نيللو ذكر فى كتاب (تاريخ الفلك عند العرب، ص١١٧، طبعة روما، ١٩٩١ م) أن موت الكندى هو ٢٦٠ هـ. و قال المترجم: يفهم من رسالة الكندى فى ملك العرب أنه شهد الفتنة التى قتل فيها المستعين بالله سنة ٢٥٢ هـ ناقلاً ذلك عن مجلة كلية الآداب ١٩٢٣م، ص١٤٧: دى بور، تاريخ الفلسفة فى الإسلام، ص١٥٠، هامش٤. وانظر د. عبد الحليم محمود، التفكير الفلسفى فى الإسلام، ص٢٠٦ وما بعدها.

٣٨- يعد الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) أول من أشار إلى التعليل من علماء العربية حين سئل عن تعليلاته أكانت من العرب أم من نفسه فقال: "إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام فى عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست(...)فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت به": الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦م، ص٦٥-٦٦. وقسمه الدينورى إلى علة تطرد على كلام وتنساق إلى قانون لغتهم وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم فى موضوعاتهم. فالأولى يدخل ضمنها ما سماه الزجاجى: "العلل التعليمية" وكذلك الذى ذكره السيوطى لابن مكتوم فى التذكرة. أما الثانية فلا يعرف بها كلام العرب بل تفهم فيها الحكمة منها

وأغراضها ومقاصدها وهو ما يندرج ضمن ما ذكره الزجاجى كذلك فى "العلة القياسية" و"العلة الجدلية"، راجع الإيضاح فى علل النحو، ص٦٤-٦٥. والسيوطى، الاقتراح فى علم أصول النحو، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، مطبقة السعادة القاهرة، ط١، ١٩٧٦م، ص١١٥-١١٨. وكذا د. محمد عيد، أصول النحو العربى، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ١٩٩٧م، ص١٢٠ وما بعدها. وقد أفرد ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) فصولاً للتعليل وأقام نظرته فيه على أساس هروب العربى فى نطقه من الثقل إلى الخفة: انظر الخصائص، ج١، ص ٤٨-٥٤-٨٧-٨٨-١٤٥-١٤٧.

وقد ثار ابن مضاء القرطبى (ت ٥٩٢هـ) على العلل الثوانى والثوالث: انظر الرد على النحاة، تحقيق د. شوقى ضيف، دار المعارف، ط٢، ص١٣٠. وكذا د. جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص١٢-١٣.

وقد استخدم النحاة المسموع من كلام العرب ولغاتهم ليثبتوا مسائل اللغة. واعتماد التعليل على السماع مقبول فى العلم الحديث؛ لأن شهادة الغير إحدى مصادر المعرفة.

ولما كانت المعرفة تنقسم باعتبار وسائلها إلى عقلية يتوصل إليها بالعقل وتجريبية يتوصل إليها بالتجربة انقسمت التعليلات تبعًا لهذا إلى تعليلات عقلية وتجريبية. العقلية تعتمد وسائل المعرفة العقلية التى هى من قبيل معرفة أن الكل أكبر من الجزء وأن النقطة أصغر جزء من المستقيم وأن وجه الشبه بين فرع واصل يبيح نقل الحكم من الأصل إلى الفرع. وهذه معارف تحقق بالعقل وقد ضبطت وسائلها فى: أولاً: الفروق العقلية التى تمثل حلولاً وتفسيرات لما يفترض الباحث من مشكلات يعلل بها ما يقع أمامه من ظواهر. إن مفسرها هنا عقل الباحث وخياله وهى فروض مؤقتة للظاهرة العلمية، ولها شروط منها: الحد من جموح الخيال -قيام الغرض على الملاحظة والتجربة إبعادًا للتكهن - التثبيت من صواب الغرض العلمى وخطئه بالتجربة الحسية؛ لأن ما لا يدخل فى نطاق التجربة الحسية يتحتم إبعاده. ثانيًا: القياس البرهانى: يقوم

العقل فيه باستنباط المجهول من المعلوم. قال ابن رشد: "هذا النحو من النظر دعا إليه الشرع وحث عليه، هو أتم أنواع النظر بأتم أنواع القياس و هو المسمى برهانا". ثالثًا: القياس التمثيلى: هو أن يحكم لجزء بحكم جزء آخر وهو أضعف أنواع الحجج العقلية (القياس – الاستقراء – والتمثيل والفرق بينهما)، وله أربعة أركان: جزئى – جزئى آخر – وجه يلوح ـ و حكم.

أما المعرفة التجريبية فتحصل من التجربة باستقراء الظواهر المختلفة. وسائلها هى: الحس والعقل معًا، الأول يلاحظ الظواهر والعقل يربط بينها. بخلاف المعرفة العقلية التى تبنى على العقل لا غير. انظر ابن رشد (ت ٥٩٥ هـ) فصل المقال، ص٢٥. و الجرجانى (ت ٧٤٠هـ)، التعريفات، ص٧٤-٧٥. وأبو القاسم بن أحمد بن جزى (ت ٧٤١ هـ)، تقريب الوصول إلى علم الأصول، ص٥٩-١٣٤-١٣٥. والإيجى عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦ هـ)، الموافق فى علم الكلام، مكتبة المتنبى، القاهرة (د.ت)، ص٣٥. ود. جلال شمى الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص٢١ وما بعدها.

٣٩-انظر ابن النديم، الفهرست، ص١٤٩.

٤٠- يوسف: ٨٢.

٤١- الكتاب، ج١، ص٢١٢ (باب استعمال الفعل فى اللفظ لا المعنى لاتساعهم فى الكلام والإيجاز والاختصار)

٤٢- البقرة: ١٧٧.

٤٣- م ن، ج١، ص٢١٢.

٤٤- الأحقاف: ٣٥.

٤٥- البقرة: ١٨٩.

٤٦- انظر الخصائص، ج٢، ص٣٦٠ و ما بعدها.

٤٧ لم يكن رفض ابن مضاء القرطبى للقياس والتعليل ونظرية العامل حبًّا فى اللغة ووفاء للنحو – فيما يبدو – وإنما هو ظاهرى أراد هدم منهج الدرس اللغوى

الذى يمثل أداة لفهم الفقه ليكون مطابقًا للمذهب الفقهى الظاهرى الذى يبطل القياس والرأى والتعليل والمعتمد من الساسة آنئذ فى عهد يعقوب بن يوسف الذى كان متعصبًا للظاهرية ضد أصحاب المذاهب والفروع: انظر د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها على القرآن الكريم، ص١٠٨.

٤٨- انظر ما كان بين الفرزدق و ابن أبى إسحاق حول كلمة (مجلف) من قول الفرزدق:

وعضُّ زَمان يا ابن مروانَ لم يَدَعْ ** منَ المال إلا مسحتًا أو مجلفُ

راجع تفسير القرطبى، ج٦، ص١٨٣-١١١. ود. شوقى ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف القاهرة، ط٧، (د.ت)، ص٢٣.

٤٩- انظر م ن، ج٦، ص١١٩-١٢٠-١٣١-١٣٧-١٤٢.

٥٠- م ن، ج٦، ص٩٧-١٠٠.

٥١- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، ج١، ص٢٥٨. ود. محمد عيد، أصول النحو العربى، ص١٥٧، ود. جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص١٣٧.

٥٢- أصول النحو العربى، ص١٥٧.

٥٣- انظر د. جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص١٣٧-١٣٨.

٥٤- استخدم التأويل بألفاظ: التأويل اللغوى – التعليل بالصورة الإعرابية و بألفاظ دالة عليه كقولهم: حبذا لا يثنى ولا يجمع ومعناه: حب الشىء ذا، حب الشىء زيد. و منها: قال وأراد كذا. انظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦ وما بعدها. ود.جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص١٣٩ –١٤٠.

٥٥- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها،ج٢،ص٤٠٠.

٥٦- أصول النحو العربى، ص١٦٠.

٥٧- الكتاب، ج١، ص٢١٢.

٥٨- أصول النحو العربى، ص١٦٠.

٥٩- م ن، ص١٦٩.

٦٠- انظر د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم، ص١٠٧ و ما بعدها.

٦١- انظر د. جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص١٤٣ هامش ٩ من الصفحة ذاتها.

٦٢- انظر أصول النحو، ص١٥٠.

٦٣- انظر د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم، ص١٩٠.

٦٤- نوقشت الأطروحة فى ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٢م، جامعة عنابة.

٦٥- انظر د. نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل،المركز العربى، بيروت، ط٢، ١٩٩٢م، ص١٨٨.

٦٦- الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦م، ص٦٦.

٦٧- انظر إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص١٨٧.

٦٨ الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت ط١، ج٣، ص١٩٨

٦٩- م ن، ج٣، ص٢٠٠. و د. شوقى ضيف، المدارس النحوية، ص٥٥.

٧٠- كما هو عند د. شوقى ضيف فى مقدمة كتاب: الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى. وانظر كتابه: المدارس النحوية وراجع د. محمد عيد، أصول النحو العربى، ص١٦٩ وما بعدها.

٧١- انظر د. نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص١٩٢- ١٩٣.

٧٢- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حنا الفاخورى، دار الجيل، بيروت،ط١ ١٩٩١م، ج ١، ص٢٥٩.

٧٣- مريم ٦٩.

٧٤- انظر أبو حيان الأندلسى (ت ٧٥٤هـ)، البحر المحيط فى التفسير، طبعة جديدة بعناية الشيخ عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م، ج٧، ص٢٨٧. وانظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوى فى القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٤م، ص١٧ (رسالة دكتوراه ١٩٨٠-١٩٨١م من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة).

٧٥- الكتاب ج١، ص٨٩،٩١، ٩٢، ٣٠٦،٣٥٣،٢٣٣،٩٣

٧٦- العلل فى النحو، تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر بيروت، ط١، ٢٠٠٠م،ص ١٨٣، ١٩٢،٢٧٦

٧٧- شرح عيون الإعراب، حققه وعلق عليه د. عبد القاسم سليم، دار المعارف، ١٩٨٨م،ص٤٨،٤٩

٧٨- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، دار الفكر، ط١، ١٩٧٧، ج٣، ص٥٠٨-٥٠٩.

٧٩- الجاثية: ٠٤.

٨٠- قراءة ابن مسعود (وفى اختلاف الليل والنهار: راجع الزمخشرى، الكشاف، ج٣، ص٥٠٨

٨١- قائل البيت: مؤرج السلمى، شاعر إسلامى بمعهد الدولة الأموية. انظر ابن يعيش شرح المفصل، مكتبة المتنبى، القاهرة (د.ت) ج٣،ص٣٦ وهامش١، وانظر اعتماده لفظ «الحمل »:ج ١، ص ٥٤، وص٥٧.

٨٢- م ن ج٣، ص٣٧. البيت من قصيدة لزياد بن واصل السلمى يفتخر فيها بقومه وبشجاعتهم فى الحروب والصبر على شدائدها. جاء فى شرح المفصل " والشاهد فى قوله: (الأبينا) هو جمع الأب" ج٣، ص٣٧، هامش١.

٨٣- توفى (٦٤٦هـ).الأمالى النحوية، تحقيق د.عدنان صالح مصطفى دار الثقافة بيروت،قطر ط ١، ١٩٨٦م، ص١٩.

٨٤- مريم: ٦٤.

٨٥- البحر المحيط فى التفسير، ج٣، ص٢٨٣.

٨٦- الكامل فى اللغة والأدب، مؤسسة المعارف، بيروت، (د.ت)،ج١، ص٨-٩

٨٧- م ن، ج١، ص ٩.

٨٨- م ن، ج٢، ص٨١.

٨٩- انظر الوراق، العلل فى النحو،ص،١٤٠،١٣٩، ١٦٦، وكذا أبو حيان الأندلسى، البحر المحيط، ج٧، ص٩٩.

٩٠- البلد:١٤-١٥.

٩١- البلد:١٢.

٩٢- الكامل، ج١، ص٢٦، ٣٩٦، ٣٩٧.

٩٣- العلل فى النحو، ص١٧٤.

٩٤- انظر شرح المفصل،ج٣، ص٣٤-٣٨. وكذا د.عبد الفتاح أحمد الحموز،التأويل النحوى فى القرآن الكريم، ص١٧

٩٥ - انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل فى القرآن الكريم، ص١٧-١٨-١٩.

٩٦- الكامل، ج٢، ص٦٦.

٩٧- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حنا الفاخورى، دار الجيل، بيروت ط١،ج١، ص ٢٥٩

٩٨- انظر الكتاب، ج ١، ص ١٣(هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية)، وص ٣٣(باب الفاعل).

٩٩- انظر الخصائص، ج ١، ص ١٠٩-١١٠.

١٠٠-انظر أحمد أمين، فجر الإسلام، ص٢٨٦.ومحمد فريد وجدى، دائرة معارف القرن العشرين، ج ٣، ص ٢٦٦.

١٠١- ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق د. شوقى ضيف، دار المعارف، ص ٧٦، ٧٧.

١٠٢- انظر الخصائص، ج ١، ص ٤٥، ٤٧.

١٠٣- البقرة: ٣١.

١٠٤-انظر د. مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة، ص ٢٦٦.

١٠٥- انظر ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٨١، ٨٢.

١٠٦- م ن، ص ١٣٠، ١٣١.

١٠٧- انظر د. مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة، ص ٢٦٩.

١٠٨- انظر السعيد شنوقة، التعليل النحوى فى شرح ابن يعيش للمفصل (رسالة ماجستير مخطوط)، جامعة عنابة، ١٩٩٤ م، ص ٦٥ وما بعدها.

١٠٩- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٣٥.

١١٠-علم اللغة مقدمة للقارئ العربى، دار المعارف مصر، ١٩٦٢، ص٢٢٥.

١١١- انظر محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين دار المعارف، ١٩٨٥م، ص ١٩٨

١١٢-انظر د. عبد السلام المسدى العربية والإعراب،، مركز النشر الجامعى، تونس، ٢٠٠٣م ص ٦٢.

١١٣- انظر، **langue la l..bloomfield p,132** وكذا د. مازن الوعر، قضايا أساسية فى علم اللسانيات الحديث مدخل طلاس دار ط ١، ١٩٨٨م، ص ٧١. وكذا د. محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، ص ٣١٤وما بعدها. وانظر منذر عياشى، النظرية التوليدية ومناهج البحث عند شومسكى، مجلة الفكر العربى المعاصر العدد ٤٠، ممركز الإنماء القومى، لبنان ١٩٨٦م، ص٣١ وما بعدها.

١١٤ - انظر م ن، ص ١٥٠.

١١٥-انظر أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ٢٠٠٢/ ، ص١٩، ٤٩، وما بعدها، وكذا ص ٢٠٤.

١١٦-النحو العربى والدرس الحديث- بحث فى المنهج- مطبعة دار نشر الثقافة- الإسكندرية ١٩٧٧، ص.١٥١